قراءة نقدية لأوضاع الجامعات العربية في التصنيفات العالمية

د. خالد صلاح حنفي محمود

مدرس أصول التربية

في كلية التربية – جامعة الإسكندرية

khaledsalah78@yahoo.com

قراءة نقدية لأوضاع الجامعات العربية في التصنيفات العالمية

بقلم: د. خالد صلاح حنفي محمود
جامعة الإسكندرية

ملخص

تمثل التصنيفات العالمية أهمية بالغة للجامعات لكونها تمثل مؤشراً عن مواقعها بين مثيلاتها العالمية وفقاً للمعايير التي بنيت عليها هذه التصنيفات؛ ولقد سعت الجامعات العالمية سعياً حثيثاً لتأمين المتطلبات اللازمة للتوافق مع هذه المعايير التصنيفية لكن استقراء الواقع، يوضح تراجع ترتيب الجامعات العربية وتأخّرها وخروج غالبيتها من تلك التصنيفات، رغم الجهود التي تبذلها من أجل التطوير والتحديث التطوير والتحديث. وعليه تحاول الدراسة تحليل أشهر التصنيفات العالمية للجامعات، وتحديد أوجه النقد الموجهة إلى منهجياتها ومعاييرها ومؤشراتها، وأوجه الشبه والاختلاف بينها وواقع مراكز الجامعات العربية وفقاً لتلك التصنيفات. وتوصلت الدراسة من خلال استخدام المنهج التحليلي والنقدي إلى وضع مجموعة من التوصيات والمقترحات لكيفية التعامل مع تلك التصنيفات والإفادة منها فيمن أجل تحسين أوضاع الجامعات العربية.

Abstract

The university rankings are very important to the universities as they represent indicators for their positions between the world universities according to the standards of these rankings. The world universities attempt to provide all the required requirements to accommodate with these systematic standards.

The present reality indicates the retreat of positions of the Arabian universities in these rankings and their drop out of the rankings despite of their development efforts. So, the present study attempted to analyze the most famous world rankings and to identify the criticism directed to their methodologies, standards, indicators, the similarities, differences between them and the positions of the Arabian universities in the world rankings. The study put a vision for benefiting the Arabian universities from the world rankings and revealed the principles of this vision and its procedures.

مقدمة

يشكّل التصنيف بالنّسبة إلى الجامعات عموماً، ومنها الجامعات العربية أهمية كبيرة، إذ هو يمدّها بمؤشرات تبيّن موقعها بين جامعات العالم وفقاً للمعايير التي بنيت عليها تلك التصنيفات. ولقد سعت الجامعات العالمية سعيا حثيثاً لتأمين المتطلبات اللازمة للتوافق مع هذه المعايير التصنيفية العالمية لتحسين بيئاتها التعليمية، وتمكين طلابها من الإجادة في مجالات العمل المختلفة والمسابقات العلمية الدولية، وتحسين أداء أعضاء هيئاتها التدريسية في التعليم والبحوث العلمية وتقديم الاستشارات وخدمة المجتمع، وعرض إنجازاتها العلمية من خلال نشر بحوثها في المجلات والدوريات العلمية الرصينة، وحصد الجوائز العلمية وغيرها، وذلك لجلب مزيد من الاستثمارات بهدف دعم أنشطتها العلمية واستقطاب أفضل

الطلبة للالتحاق ببرامجها بوصفها مراكز إشعاع فكري وعلمي متميزة. (الجامعة الأمريكية،2012، 3)

وتتعدد التصنيفات العالمية للجامعات؛ فمنها ما يركز على جودة التعليم، ومنها ما يركز على المخرجات الشاملة، وبعضها يركز على مخرجات البحث العلمي وتوظيف الخريجين، وأيا كان نوع التصنيف والمعايير التي تستخدم فيه؛ فإن النهاية هي مجمل التقييم العام لدور الجامعة في إحداث تغيير يقود الى الرقي والتقدم المجتمعي وتأثيرها في العديد من النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية.

وقد صدرت في الآونة الأخيرة تصنيفات عدة مرتِّبةً لأفضل الجامعات في العالم، ولم تكن من ضمنها أيّ جامعة عربية، وقد أدى هذا إلى تساؤلات في الأوساط الأكاديمية والعلمية، أهمها: لماذا لم تشتمل تلك التصنيفات على أي جامعة عربية؟ وأين مكمن الخلل الذي تسبب في خروجها من تلك التصنيفات؟ الأمر الذي يترتب عليه ضرورة معرفة معايير نظم التصنيف العالمية ومؤشّراتها، ونقدها، ومعرفة أوضاع الجامعات العربية من تلك التصنيفات، وصولاً الى مقترحات تسهم في تحسين ترتيب الجامعات العربية.

أولا: نشأة ترتيب الجامعات وتصنيفها:

تُعدّ الولايات المتحدة أول دولة خاضت غمار هذه التجربة سنة (1983) وذلك حينما نشرت صحيفة (U. S News & World Report) أول تصنيف للجامعات تحت عنوان Rating of Colleges، واستمرت هذه الصحيفة بإصدار تصنيف سنوي للجامعات والكليات الجامعية منذ ذلك الحين. (Sanoff, 2007,9).

كما يوجد تصنيف للجامعات البحثية في الولايات المتحدة The Top American ResearchUniversities التي يزيد إنفاقها في الأبحاث المدعومة من الحكومة الفيدرالية على 20 مليون دولار أمريكي (Lombardi &others, 2005 ,28).

أما التجربة البريطانية فقد بدأت سنة 1993 عندما نشرت صحيفة تايمزTimes أول قائمة تصنيفية للجامعات البريطانية، وتتولى هذه الصحيفة وملحقها الأسبوعي للتعليم العالي The Times Higher Education Supplement نشر هذه القوائم سنوياً (Jobbins ,2002

383 ,). وتصدر صحف بريطانية أخرى مثل , Financial Times Daily Telegraph , Guardians تصنيفات أخرى للجامعات البريطانية، وتستقي جميع الصحف بياناتها من مصادر موثوقة كوكالة الإحصاء للتعليم العالي (HESA) ووكالات التمويل الوطنية، ووكالة ضمان النوعية (QAA) (Eccles,2002:423).

وكانت مجلة دير شبيجل الألمانية Der Spiegel أول من بادرت بتصنيف الجامعات الألمانية سنة 1989. وفي حقبة التسعينيات ساهمت صحف أخرى في تصنيف مؤسسات التعليم العالي، وبدأ مركز تطوير التعليم العالي The Center for Higher Education Development في تصنيف مؤسسات التعليم العالي وذلك بعد سنتين من التحضير وذلك بالتعاون مع المؤسسة الوطنية لفحص الخدمات والسلع التي تدعى Stiftung Watest. ومنذ سنة 1999ينشر تصنيف الجامعات بالتعاون بين مجلة دير شتيرن Der Stern الإخبارية الأسبوعية ومركز تطوير التعليم العالي والمؤسسة الوطنية لفحص السلع والخدمات. (Federkeil, 2002: 389-390).

وبدأ تصنيف الجامعات في اليابان سنة 1994وتقوم بهذه المهمة إحدى أبرز الصحف اليابانية وتدعى أشاهيشيمبونAsahi Shimbun (Kobayashi , 2010,168).

واستشعرت روسيا الحاجة إلى تصنيف الجامعات، ففي سنة 2001 فطرحت وزارة التربية الروسية نموذجاً تصنيفياً للجامعات يأخذ في الاعتبار الطلبة الذين يتقدمون بطلبات التحاق إلى مؤسسات التعليم العالي، والمشغلين المتوقعين لخريجي الجامعات كما ظهر هذا التصنيف في وسائل الإعلام مثل صحيفة Career Journal (Filinov&Ruchkina, 2002:407)

وفي عام 2003 أصدرت جامعة شانغهاي الصينيةShanghai Jiao Tong أول تصنيف عالمي للجامعات يعرف اختصاراً باسم أروو (ARWU) وقوبل هذا التصنيف بالجدل والنقد من قبل الأكاديميين، ودفع الإقبال الإعلامي الكبير الذي حظى به من وسائل الإعلام مؤسسات أخرى إلى إصدار تصنيفات مشابهة، ففي عام 2004 ظهر تصنيف التايمز البريطاني للتعليم العالي (Times Higher Education)، بالتعاون مع مؤسسة " كيو إس" (QS)، ثم انفصلتا في عام 2009؛ لتصدر كل منهما تصنيفاً خاصاً بها لجامعات العالم، ثم ظهر التصنيف الإسباني"ويبمتركس" (Webometrics)، والذي يقيس أداء صفحات" الإنترنت" التابعة

للجامعات من حيث شهرتها على الشبكة العنكبوتية ومدى تمثيلها للنشاط الأكاديمي للجامعة (حميض، 2011، 53).

وقد قام الاتحاد الأوروبي، ومركز التعليم العالي الألماني(CHE)، ومركز دراسات سياسات التعليم الهولندي(CHEPS)، ومركز دراسات العلوم والتكنولوجيا بجامعة ليدن Leudeneuniversity، في مايو 2014 بإصدار أحدث طرق تصنيف الجامعات وهو مدخل التصنيف المتعدد "U-Multi Rank" ويعدّ أسلوباً فريداً للمقارنة بين أداء الجامعات، ويشمل أكثر من 850 مؤسسة تعليم عالٍ، وأكثر من ألف كلية، و5000 برنامج دراسي في سبعين دولة. ويتبنى ذلك الأسلوب في تصنيف الجامعات مدخلا مختلفاً عن بقية التصنيفات العالمية، إذ يعتمد على المقارنة متعددة الأبعاد لأداء الجامعات من خلال مدى متنوع في الأنشطة المختلفة، ويتم تقييمها بتقديرات من (A)التي تساوى "جيد جداً"، إلى (E) التي تساوى "ضعيف". وليس الهدف من هذا التصنيف الخروجَ بجدول لتصنيف الجامعات بناء على درجات مركبة كما في بقية التصنيفات العالمية، وإنّما يهدف إلى تعريف المستخدمين بنقاط القوة ونقاط الضعف في كل جامعة، وتوفير البيانات التي تهمهم بما يلبّى احتياجات الجميع من طلاب وأساتذة وغيرهم، كما يساعد في التغلب على أوجه القصور في التصنيفات العالمية الحالية. وقد شملت مؤشرات التصنيف خمسة مجالات رئيسة هي: التدريس والتعليم، والمشاركة الإقليمية، ونقل المعرفة، والتوجه الدولي، والبحث. (CHE, 2014: 1-2)

ثانياً: التصنيفات العالمية للجامعات:

يعرف التصنيف بأنه نظام ترتيب الجامعات من حيث المستوى الأكاديمي، والعلمي أو الأدبي، وهذا الترتيب يعتمد على مجموعة من الإحصاءات أو الاستبيانات التي توزع على الدارسين والأساتذة وغيرهم من الخبراء والمحكمين، أو تقييم الموقع الإلكتروني وغير ذلك من المعايير. (Kobayashi. 2010. 169)

وتعرفه "موسوعة ويكيبيدا Wikipedia" (2014م) بأنّه " ترتيب الجامعات في مستويات أكاديمية، أو علمية أو أدبية، وهذا الترتيب قد يعتمد مجموعة من الإحصائيات أو استبيانات توزع على الدارسين والأساتذة وغيرهم ".

ومن ثم؛ يمكن تعريف تصنيفات الجامعات على أنها: قوائم بأسماء الجامعات أو ما يعادلها من مؤسسات التعليم العالي مرتبة ترتيباً تنازلياً، ويعتمد هذا الترتيب على مجموعة من المعايير والمؤشرات المختلفة، التي ترتبط بالوظائف التي تقوم بها الجامعة من جودة التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

وتتعدد التصنيفات العالمية للجامعات وتتباين وفقا لأهدافها، أو شمولية معاييرها، ومن حيث سمعتها العالمية وسوف يتم التركيز على أبرز التصنيفات العالمية للجامعات وتشمل(4) أربعة نماذج تتمثل في الآتي:

1- تصنيف جامعة جايوتونج شانغهاي Shanghai Jiao Tong University:

يُعد هذا التصنيف أكثر التصنيفات انتشارًا وقبولا في الأوساط الأكاديمية والمعروف اختصارا باسم Academic Ranking of World Universities (ARWU)، وتقوم بإجرائه (جامعة شنغهاي جياو تونغ)، وقد كان هذا الترتيب مشروعًا صينيًا ضخمًا لإعداد ترتيب مستقبل الجامعات حول العالم، وكان يهدف في بدايته إلى قياس الهوة بين الجامعات العالمية والمرموقة في العالم وبين الجامعات الصينية، ولكنه انتشر بعد ذلك واكتسب سمعة عالمية خصوصًا بعد أن قامت المجلات العالمية مثل مجلة الإيكونيميست البريطانية بنشر نتائجه بصفة دورية. وقد وضع الترتيب على الإنترنت منذ يونيو2003، ويقوم بالتركيز على أفضل500 جامعة في العالم (Marginson,2007,132) ويستند هذا التصنيف إلى معايير موضوعية جعلته مرجعًا تتنافس الجامعات العالمية لاحتلال موقع بارز فيه، وتشير إليه كأحد أهم التصنيفات العالمية للجامعات. ويقوم هذا التصنيف على فحص (2000)جامعة في العالم من أصل قرابة (10000) جامعة مسجلة في اليونسكو امتلكت المتطلبات الأولية للمنافسة، ثم يتم ترتيب(1000) جامعة منها وتخضع مرة أخرى للمنافسة على مركز في أفضل(500) جامعة، وتنشر هذه الجامعة قائمة بأفضل500 جامعة في شهر سبتمبر من كل عام. (هادي،2010، 23).

ويعتمد التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم (ARWU) على معايير موضوعية قابلة للمقارنة دوليا، واعتمدت جامعة شنغهاي هذا التصنيف العالمي على أساس أربعة معايير:

1- المعيار النوعي للتعليم (جودة التعليم): ويتم تقييمه من خلال أعداد خريجي الجامعة ممن فازوا بجائزة(نوبل)، أو ميداليات وجوائز مرموقة في مختلف التخصصات، ويخصص له (10 %).

2- المعيار النوعي لأعضاء هيئة التدريس: ويتمثل في عدد الأعضاء الحاليين ممن فازوا بجوائز (نوبل)، وميداليات التخصصات العالمية المختلفة، ويخصص له(20%) وكذلك عدد البحوث الأكثر ورودا في إحدى وعشرين قاعدة أبحاث علمية، ويخصص له(20%).

3- معيار المخرجات البحثية: ويتحدد من مجمل الأبحاث المنشورة في دوريات مجلتي العلوم والطبيعة(20%)، وذلك خلال آخر خمس سنوات تسبق التصنيف، وكذلك عدد المقالات والبحوث المذكورة لكل جامعة في الأدلة العالمية للبحوث الأساسية. (20%). وتعتمد البحوث في السنة التي تسبق التصنيف.

4- معيار مستوى الأداء الأكاديمي العام للجامعة: ويتم حسابه من خلال الدرجات التي تحصل عليها الجامعة في المعايير الثلاثة الأولى نسبة إلى عدد الكوادر الأكاديمية في الجامعة، والامكانات البشرية المتوافرة للجامعة من أعضاء هيئة تدريس، وإداريين، وقوى بشرية أخرى، والإمكانات المادية المتمثلة في المباني الدراسية، والمعامل، والملاعب، والمساحات الخضراء، وجميع الامكانات المتاحة للجامعة. ويخصص له نسبة 10%.

ويتم جمع بيانات ومؤشرات التصنيف الأكاديميّ لجامعات العالم (ARWU) من المصادر الآتية:(Ismail,2008, 9)

1. الحاصلون على جائزة نوبل www. nobelprize. org
2. ميداليات المجالات www. mathinion. org/medals
3. الباحثون المشهورون على مستوى عال www. isihighlycited. com
4. البحوث والمقالات المصنفة في دليل الفهرس الموسع للعلوم ودليل فهرس العلوم الاجتماعية www. isiknowledge. com

2- نموذج تصنيف كيو اس البريطاني (التايمز Times-QS):

تُصدر المؤسسة البريطانية (التايمز) Times Higher Educationبالتعاون مع شركة QSQuacquarelliSymonds التي تأسست عام 1990م، وهى شركة تعليمية مهنية، تقريراً سنويا تصنف فيه أكثر من (30,000)جامعة حول العالم مرتبة حسب معايير أكاديمية وعلمية؛وهذا التصنيف جزء من عملها؛ تهدف منه إلى رفع مستوى المعايير العالمية للتعليم العالي، والحصول على معلومات من برامج الدراسة في مختلف الجامعات وخاصة في تخصصات العلوم والتقنية، وعمل مقارنة لأفضل (500) جامعة في العالم، لإصدار دليل للجامعات يساعد الطلاب وأولياء الأمور وكذلك الشركات على معرفة أفضل الجامعات الدولية، وقد أصدرت الشركة أول قائمة تصنيفية لها عام (2004)، بالشراكة مع جريدة (التايمز). وقد استمرت الشراكة حتى عام 2009، ليستقل كل منهما بتصنيف جديد عام 2010. (Rauhvargers, 2011,28)

ويهدف تصنيف التايمز كيو إس(THE - QS) إلى تحديد الجامعات ذات المستوى العالمي، ومقارنتها وتحديد مرتبتها، وقد حقق تصنيف (التايمز كيو إس) العالمي للجامعات شهرة دولية بين مؤسسات التعليم والبحث العلمي، وذلك لاعتماده على معايير تقييميه تتناول الهيكلية البنيوية لكلٍ من هذه الجامعات، وما يميز هذا التصنيف هو أنه لا يتناول مؤشرات سطحية قد تُخفي أكثر مما تُبدي من الأوضاع المركبة داخل كل جامعة، بل يتعمق في تناوله تحليل مقومات هذه الجامعات إلى تقييم مستوى التعليم الذي تقدمه الجامعات المصنفة، وجودة بحوثها الأساسية والتطبيقية، وتوصيف قدرات خريجيها في المراحل التعليمية الأساسية والعليا، بالإضافة إلى موقعها الدولي (Baty,2010,149).

ويعتمد هذا التصنيف في جمع البيانات على ملء الجامعات المهتمة بالتصنيف استبياناً على الإنترنت لتوفير المعلومات/ الإحصاءات المطلوبة للمرة الأولى وتحديثها للسنوات اللاحقة، ويطلب التصنيف أيضا قوائم مفصلة للمنتسبين الجدد وأصحاب العمل لخريجي الجامعة لإجراء دراسة مسحية دون إشراك الجامعات، ويجري أيضا استعراض الزملاء Peers' review بشكل مستقل دون الإشارة أو ذكر أي معلومات للجامعات التي يجرى تصنيفها، وقد تحول تصنيف التايمز- كيو إس THE – QS منذ العام 2007 من دليل للفهرسة الأكاديمية وخدمات

البحث (ISI Web) إلى (Scopus) وهى أكبر قاعدة بيانات عن استعراض الزملاء، وجودة مصادر الانترنت باستخدام أدوات ذكية لتتبع البحوث وتحليلها وعرضها؛ من أجل الحصول على معلومات حول عدد الأوراق البحثية المنشورة وأدلتها، ومن أجل حساب جميع البحوث المنشورة مع الإصدارات المختلفة مع مراجعها. (Ismail,2008,6)

وفي سبيل وضع المعايير في شكل متغيرات يمكن قياس مؤشراتها، حدّد التصنيف أوزاناً لأدواته الرئيسة في تقييم الجامعات، تتّضح في الآتي(Huang ,2011,10).:

1- تقويم النظير Academic Peer Review: ويُخصّص لهذا المؤشر وزن قدره(40%)، وتُستخلص نتيجته عبر توزيع استبيانات تُستطلع من خلالها آراء الخبراء في الجامعات من مختلف أنحاء العالم، فيقومون بتقييم البرامج الأكاديمية لكل جامعة في خمسة مجالات أساسية: العلوم الطبيعية، والعلوم الهندسية، والعلوم الحيوية، والعلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية. ولا يسمح للمشاركين بتقييم جامعاتهم التي يعملون فيها، وتطبق الأوزان من الناحية الجغرافية وذلك لضمان الانتشار، والعدالة، والدقة.

ومن أهم المؤشرات التي يستند إليها الخبراء للحكم على هذا المعيار ما يلي:

- البعثات الخارجية للجامعة.
- قبول المبتعثين من خارج الدولة.
- إدارة مشاركات علمية عالمية " مؤتمرات- ورش عمل- ندوات".
- المشاركة في المؤتمرات العلمية الخارجية.
- إنتاج المعرفة في مجالات العلوم المختلفة التي تساهم في تقدم البشرية.

2- نسبة أعداد هيئة التدريس للطلاب Student Ratio Faculty: ويعطي هذا المؤشر قيمة قدرها (20%)، لعدد أعضاء هيئة التدريس مقابل طلابهم في الجامعة، وهو مؤشر يُنبئ بمدى التزام الجامعات بتطبيق أحد عناصر الجودة، حيث إن نسبة عدد الطلاب إلى عدد الأساتذة في الجامعة يعد مؤشرا على أداء الجامعة الأكاديمي وجودة التعليم.

3- البحوث والاستشهادات العلمية Citations Per Faculty:ويعطى وزنا قدره(20%)، للبحوث التي ينشرها أساتذة الجامعة، ونسبة الإشارة المرجعية لها في البحوث العلمية العالمية الأخرى، ويولي التصنيف أهمية لهذا الجانب مؤشّرا على الأداء البحثي للجامعة.

4- تقويم سوق العمل Employer Review: يأخذ هذا المؤشر(10%) من وزن التصنيف، ويعطي قيمة لخريجي الجامعة من حيث قبولهم في سوق العمل، وفقاً لآراء جهات التوظيف وأصحاب العمل وتقييمها لخريجي الجامعات المصنفة من حيث قدرتهم على الإبداع والابتكار والتحليل والسلوك الوظيفي.

5- الأساتذة الأجانب International Faculty: ويقصد بها نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب الذين يدرسون في الجامعة، وقد خصص التصنيف نسبة(5%) لهذا المؤشر.

6- الطلبة الأجانب International Student: ويقصد بذلك نسبة الطلبة الأجانب إلى المجموع الكلي للطلاب في الجامعة، ويُعنى هذا المؤشر وسابقه بالنظرة العالمية للجامعة من خلال جذب الجامعة للطلبة الأجانب للدراسة فيها دون غيرها من الجامعات.

وتغطي المؤشرات السابقة معظم الأدوار الأكاديمية والبحثية والاجتماعية المنوطة بالجامعة، وهى مؤشرات بنيوية تتقصّى الأدوار المعقدة للجامعة، وتتعمّق في تحليل مقوماتها، وتقيّيم مستوى جودة العملية التعليمية فيها، ومدى الاستفادة من بحوثها النظرية والتطبيقية، وتصف قدرات خريجيها في المراحل المختلفة، بالإضافة الى موقعها الدولي، وقد حقّق كل ذلك للتصنيف شهرة عالمية بين مؤسسات التعليم العالي وميزه عن غيره من التصنيفات.

3- نموذج تصنيف التايمز Times Higher Education World University Rankings:

يعدّ تصنيف التايمز من التصنيفات المتميزة في الأوساط الأكاديمية العالمية، وكان أول ظهور له في عام (2004)، وعرف آنذاك بتصنيف تايمز كيو اس (The Times QS)، نظرا إلى أنّه كان يصدر مشاركة مع شركة كواركر ليسيموندذ QSQuacquarelliSymonds، المتخصصة في شئون التعليم والبحث العلمي حتى عام 2009.

ومنذ عام 2010 اعتمدت مجلة التايمز معايير جديدة للتصنيف العالمي للجامعات، وذلك بعد مراجعة مستفيضة قامت بها المجلة لنوعية المعلومات التي تجمعها عن الجامعات العالمية وطرق تقييمها، فقد قامت المجلة بتطوير أساليب متعددة لزيادة الدقة والتوازن والشفافية لجداول المعلومات السنوية للجامعات، كما عملت على إضافة مؤشرات أداء أكثر واقعية، وطرق تحليل أكثر تطورا وعمقا في تحليل المعلومات، ولزيادة المصداقية في تصنيفها

للجامعات اعتمدت المجلة بشكل كبير على تعاونها الوثيق مع (مؤسسة تومسون رويترز Tomson Reuters) التي تعتبر الأولى عالميا في مجال معلوماتية الأبحاث وتحليلها.

ويعتمد تصنيف التايمز على خمسة معايير رئيسية تتضح في الآتي (Sancho and Esparrells, 2012):

1- تأثير البحث العلمي للجامعة Citations- Research Effluence(30%):

ويتضمن ثلاثة مؤشرات:

- سمعة الجامعة بين نظيراتها وتميز بحوثها (18%)، ويتم قياسها عن طريق الاستبيانات.
- العائد من البحث، وهو مؤشر جدلي بحسب اختلاف الأوضاع الاقتصادية لكل بلد، وبحسب مجال البحث، فالبحوث العملية تكون ذات قيمة مادية أكبر من البحوث الانسانية والاجتماعية والفنون، ولذلك جاءت نسبة هذا المؤشر(6%).
- إنتاجية البحث عن طريق مقارنة حجم البحوث المنشورة وعدد موظفي الهيئة التدريسية في الجامعة، وحجم الجامعة بنسبة (6 %).

2- التعليم الجامعي والبيئة المحيطة به Teaching- The Learning Environment(30%):

ويعتمد هذا المعيار على توافر (5) خمسة مؤشرات تتمثل في:

- التعليم بنسبة (15%) ويتم تقييم أعضاء هيئة التدريس ونظرة اللجنة التقييمية من حيث البحث والتدريس.
- نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس (4. 5%) ويتم دراسة مدى التناسب بين الطرفين.
- نسبة شهادات الدكتوراه إلى البكالوريوس (2. 25%)، فامتلاك الجامعاة لعدد كبير من طلبة الدكتوراه يعكس نوعية البحوث المقدمة؛ إذ هو يؤدي إلى تكوين مجتمع نشط للدراسات العليا.
- مدى التزام الجامعة بدعم الأجيال الجديدة من الأكاديميين، ومدى قدرتها على جذب طلبة الدراسات العليا (6%).
- دخل الجامعة مقارنة بالهيئة التدريسية (2. 25%).

3- إنتاج البحث العلمي وسمعته Research Volume Income and Reputation (30%): وهو المؤشر الرائد في التصنيف والأكثر تأثرا لأنّه يظهر دور الجامعة في نشر المعرفة والأفكار الجديدة، ويتم دراسته من خلال إثبات عدد المرات التي يشار فيها إلى عمل منشور من قبل الجامعة على المستوى العالمي بالاستعانة بقاعدة بيانات (ويب تومسون رويترز Thomson Reuters).

4- الحضور الدولي في الجامعة، للطلبة وأعضاء هيئة التدريس International Mix-Staff and Student (7. 5%): ويؤكد هذا المعيار على تحقق ثلاثة مؤشرات:

5- التنوع في الحرم الجامعي: ودرجة التعاون مع الجهات الدولية فيما يخص المشاريع البحثية، وقدرة الجامعة على جذب طلبة من مختلف أنحاء العالم، وقياسها بمقارنة نسبة الطلبة الأجانب إلى المحليين ووزنه (2% .5).

6- التنافس بين الجامعات في الحصول على أفضل هيئة تدريس: فالتصنيف يعتمد قياس نسبة الأساتذة الأجانب إلى المحليين ووزنه (5. 2%).

7- **حساب إجمالي المنشورات البحثية الجامعية** التي تملك جوائز، أو مكافآت دولية، ويبلغ وزنه (2. 5%).

4- نموذج تصنيف ويبومتركس Webometrics:

هو موقع عالمي لقياس مستوى أداء الجامعات عن طريق جمع وتحليل البيانات، والإبلاغ عنها عبر الإنترنت لأغراض تحسين الأداء الوظيفي في ضوء مؤشرات محددة. وجاء تصنيف الجامعات على شبكة الإنترنت World University Ranking on the Web بمبادرة من مختبر (Cyber Metrics) وهو وحدة في المركز الوطني للبحوث (National researchcouncil , CSIC)، ويعدّ مركزاً بحثيّا تابعاً لأكبر هيئة عامة للبحث في أسبانيا(كونسيخو للبحوث العلمية). وينشر تصنيف الويبومتركس كل ستة أشهر في شهريِّ يناير ويوليو منكل عام.

ويقوم الموقع (الويبومتركس) بتقييم (16ألف جامعة) حول العالم، ويرى القائمون على هذا التصنيف أن التقييم الأكاديمي يجب أن يصاحبه تقدّم تقنيّ يتمثّل في نشر الجانب

الالكتروني الذي سوف يكون انعكاسا لما يدور داخل الجامعة من نشاطات أكاديمية وبحوث ومقالات علمية وكذلك توفير تلك المقالات أو ملخصاتها على أقل تقدير في شكل ملفات يستطيع الطالب والباحث وغيرهما الاستفادة منها والإشارة اليها عند الحاجة. (http://www. webometrics. info/en/world)

ويهدف هذا التصنيف بالدرجة الأولى إلى حث الجهات الأكاديمية في العالم لتقديم ما لديها من أنشطة علمية تعكس مستواها العلمي المتميز على الانترنت، أي أنه يدعو إلى تحفيز المؤسسات العلمية والجامعات والعلماء على الاهتمام بالتواجد الفعلي والنافع على الإنترنت، وإتاحة الوصول الميسر والسريع إلى المحتويات العلمية والمنشورات الأكاديمية وتعزيز النشر المفتوح للنتائج العلمية.

وتتضمن **معايير تصنيف ويبمتركس** (Webmatrix) ما يلي:

1- حجم الموقع على الإنترنتSize (20%): ويتم حساب حجم موقع الجامعة الإلكتروني بحساب عدد صفحات الموقع بالاستعانة بأربع محركات بحث هي: جوجل Google، ياهو Yahoo، لايف سيرش Live Search، إكساليد Exalead. كما يستدل على مؤشر الحجم بعدد الأوراق المنشورة للباحثين بكل جامعة على الإنترنت. وعدد الملفات والوثائق المتوفرة للجامعة على الإنترنت، والمواقع التقويمية للجامعة على الإنترنت، وعدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.

2- الرؤية / سهولة استخدام موقع الجامعة Visibility (50%): يتم الحصول على العدد الكلي للروابط الخارجية الفريدة للموقع بواسطة محركين من محركات البحث هما ياهو Yahoo وإم. إس. إن. MSN فقط.

3- الملفات الغنية Rich Files(15%): بمراجعة حجم الأشكال المختلفة للملفات المنشورة بكل جامعة على الإنترنت، يتم الأخذ في الاعتبار أربعة أنوع من الملفات - Adobe acrobat Adobe post script - Microsoft word - Microsoft Power Point

: (Aguillo and Ortega & and FernÃ¡ndez ,2008,237)

وقد تم اختيار هذه الأنواع الأربعة بالتحديد لأن معظم أنشطة النشر البحثي تتم من خلال هذه الملفات. ويتم حساب عدد هذه الملفات باستخدام محرك جوجل فقط، ويتم دمج النتائج لكل الملفات وتطبيعها لوغاريتمياً.

4- الأبحاث Scholar (15%): يتم حساب عدد الأوراق العلمية والاستشهادات العلمية لموقع الجامعة بواسطة محرك بحث جوجل سكولار Google Scholar. ومن الجدير بالذكر أن جوجل سكولار مازال قيد التجربة beta Version، ولكن إدراج نتائجه يحسّن مساهمة التوصيل الرسمي للتصنيف.

في ضوء العرض السابق يتضح أن اهتمام هذا التصنيف يصبّ على المواقع الإلكترونية للجامعات؛ فمثلا قياس الدراسات والأبحاث 15% ويُقيمها بتواجد تلك الملفات الخاصة بالدراسات على الموقع، وهذا ما يجعل هذا التصنيف مختلفا عن باقي التصنيفات العالمية.

ثالثاً- نقد التصنيفات العالمية للجامعات:

بناءً على ما تقدّم، يمكن القول إن التصنيفات جميعها تتفق على قياس إنتاجية البحث العلمي في الجامعات؛ فالنشر العلمي يمثل إحدى أهم آليات إثراء المعرفة العلمية، وتحقيق متطلبات التبادل المعرفي، ولقد عزز تقييم التنافسية الدولية من مكانة النشر في المجلات العلمية المتقدمة في قواعد النشر العالمية، تبعاً للأثر العالمي للبحوث المتميزة المنشورة في هذه المجلات، والذي يعكسه كم الاستشهادات بما تتضمنه هذه البحوث من قبل الباحثين في مختلف دولا لعالم، وتبعاً لقيمة النشر في المجلات المتقدمة ودوره في التعبير عن الثراء العلمي والبحثي للجامعات، فقد أصبح ذلك أحد أهم المعايير الدولية لتصنيف الجامعات، وعلى سبيل المثال، سبيل المثال فإن60 % من المعايير الأساسية لتصنيف شنغهاي للجامعات العالمية تركز على ما ينشره منتسبو الجامعات في المجلات المتقدمة في قواعد النشر العالمية، بواقع٢٠ %لمدى الاستشهاد بما يعدّه أعضاء هيئة التدريس في الجامعة في 21 تخصصاًعلميا، و20%للأبحاث والأوراق المنشورة في مجلتي العلومScience) أوالطبيعة (Nature) و20% لأبحاث المنتسبين إلى الجامعة المشار إليها في دليل النشر العلمي (Science Citation Index Expanded) –، ودليل النشر للعلوم الاجتماعية (Social Science Citation Index) ودليلا لنشر الفنون والعلوم الإنسانية. (Arts &Humanities Citation Index)

وفي الاتجاه نفسه يعطي تصنيف مؤسسة تايمز البريطانية لمؤسسات التعليم العاليQS البحث العلمي 60 % من إجمالي معايير التقويم، فيركز على الأثر العالمي للدراسات والبحوث التي يعدها منتسبو الجامعة، ويعتمد على إفادات النظراء من الباحثين، إلى جانب مدى الإشارة إلى بحوث المنتسبين إلى الجامعة من قبل الباحثين الآخرين في دراساتهم، بالاعتماد على بيانات المؤشرات الأساسية للعلوم التي تنتجها مؤسسة تومسون رويترز.

وتختلف الطرق التي تتبعها التصنيفات لقياس تلك الإنتاجية، فبعضها، خاصة تصنيف كيو اس (QS)، يؤكد على استخدام الاستبيانات وخاصة بقياس سمعة الجامعة من خلال استطلاع رأي الأكاديميين حول العالم في جامعة معينة، أما تصنيف التايمز (The Times) فينظر إلى مجموعة من المتغيرات تشمل، إلى جانب رأي الأكاديميين، بيانات تحصل عليها من شريكها مؤسسة تومسون رويترز Thomson Reuters التي تمكنها من وضع عدد من المتغيرات تشمل أثر البحوث المنشورة واستشهاداتها، والدعم المادي للأبحاث، والإيرادات من الأبحاث، أما تصنيف شانغهاي (Shanghai) فيقيس البحث فقط، ولعله من أكثر التصنيفات دقة في قياس مجموع متغيراته، وهكذا يمثل العاملان(سهولة القياس والمكانة المرموقة للجامعات البحثية) سببا في كون البحث أهم معيار في التصنيفات العالمية للجامعات.

وقد أثارت التصنيفات العالمية للجامعات الكثير من الجدل والانتقادات، إذ تتنافس الجامعات على تحسين أوضاعها فيتلك التصنيفات، ومتابعة أفضل المؤسسات وأقلها على مستوى العالم. ويتزايد اهتمام واضعي السياسات في البلدان المختلفة بالمقارنات التي تجرى حول أداء مختلف مؤسسات التعليم العالي، ومع ذلك فإن نتائج أي تصنيف عالمي، وبشكل خاص القوائم العالمية، تعتمد على معايير ومتغيرات مختلفة، قد تبتعد إلى حد ما عن الجودة الفعلية للتدريس أو البحث في تلك الجامعات.

ومع إصدار أي تصنيف يكثر منتقدوه لما له من مزايا وعيوب، وذلك لكونه قد يعتمد على معايير غير موضوعية لتحقيق الجودة، أو بسبب اعتماده على دراسات مسحيه غير دقيقة من وجهة نظر بعضهم، إلا أن ذلك لا يمكنه النيّل من أهمية هذا التصنيف مؤشرا وأداة هامة لرصد التطورات في الجامعات سواء في تحديد نقاط القوة لتعزيزها، أو نقاط الضعف لتلافيها. وفي ما يلى النقد الموجه لكل تصنيف:

نقد تصنيف شنغهاي:

أوضحت دراسة كاى (2008) أنّ أبرز مشكلات التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم (ARWU)تتمثل في الاختلاف الشاسع بين النظم المحلية في الدول وصعوبة تصنيف جودة التعليم بناء على معايير ومؤشرات دقيقة. (Cai, 2008, 34) كما تواجه منهجيته العديد من الانتقادات، مثل التحيز إلى العلوم الطبيعية أكثر من غيرها من المجالات العلمية الأخرى. كما أن تصنيف (ARWU) لا يأخذ بعين الاعتبار الوظائف الأخرى للجامعات مثل: التعليم والخدمات المقدمة للمجتمع المحلي. (Van Raan, 2005, 6)

ويمكن إجمال أهم الانتقادات التي وجهت إلى نظام التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم (ARWU) في النّقاط الآتية:

1- التركيز على البحث العلمي حيث استحوذ على 6%.

2- تطبيق المعايير على جميع الجامعات بغض النظر عن الاختصاص سواء كانت جامعات علوم طبيعية (علمية وتكنولوجية) أو جامعات علوم إنسانية، أو طبية، وبغض النظر عن حجمها سواء أكانت جامعات كبيرة أم صغيرة، وجامعات بحث علمي أم تعلم أكاديميّ، وهذا ما يجعل تطبيق هذه المعايير غير ملائم بهذا القدر أو ذاك.

3- النشر باللغة الإنجليزية فقط وإهمال النشر باللغات الأخرى.

4- التركيز على الجامعات الكبيرة ذات التخصصات العديدة.

5- التعامل مع الجامعات بوصفها نسخة واحدة رغم اختلافها شكلاً ومضمونا، فتصنيف شانغهاي بسبب معاييره الموحدة يهمل الثقافات والبيئات التعليمية والاجتماعية في الأنظمة المختلفة.

نقد تصنيف تايمز كيو إس Times- QS:

تعرض تصنيف التايمز- كيو اس لعدة انتقادات تتمثل في الآتي:

1- يتعرض معيار تقويم النظراء Peer Review الذي يعتمد عليه تصنيف كيو اس (QS) لانتقاد كبير باعتراف القائمين على التصنيف أنفسهم، وهو ما دعاهم إلى تخفيض الاعتماد عليه في عام 2010 من 50% إلى 40%، وإضافة معيار جديد هو" تقويم المستقطبين "فمنهجية

الاعتماد على مراجعة النظراء أو آراء النظراء من خلال الردود على الاستقصاء بوزن نسبي (40٪)، يشكك بشأن موضوعية النتائج. (حميض،2011، 54).

2- يعتمد تصنيف كيو اس (QS) على معايير عديدة مرتبطة ارتباطا وثيقا بسمعة الجامعة، وفي هذا السيّاق يشكك معظم الخبراء في مصداقية هذا النوع من التصنيف المبني على الأخذ بآراء مجموعة منتقاة من الأكاديميين ممن لهم علاقة بالمؤسسة المراد تقييمها، ويعتمد (40%) من هذا التصنيف على سمعة الجامعة. (ألتباخ، 2011، 13).

3- التحيز للجامعات البريطانية حيث زاد عددها في ترتيب Timesعن ترتيب شانغهاي، وصّنِّفت 54 جامعة أمريكية ضمن أعلى 100 جامعة في العالم في ترتيب شانغهاي، بينما تقلص هذا العدد في الترتيب البريطاني إلى 31 جامعة. (Marginson, 2006)

4- يعتمد تصنيف كيو اس (QS) على الاستبيانات التي تقدم للأكاديميين والطلاب على معايير مثل نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلاب، وعدد الطلاب الأجانب في الجامعة، ووجود أساتذة عالميين فيها، وعدد الاقتباسات الأكاديمية من أبحاثها، وفيما عدا المعيار الأخير يرى ويح (2013) أنه لا توجد قيمة علمية مباشرة للمعايير الأخرى، فهي لا تعكس جودة التعليم، فوجود أستاذ عالمي في الجامعة لا يعني بالضرورة أن الجامعة تقدم تعليما عالميا، وتقييم الطلاب لمستوى التعليم في جامعتهم لا يمكن أن يؤخذ كمعيار موضوعي للتصنيف؛ لأن ذلك مرتبط بمستوى توقعات الطلاب للتعليم ومستوى خبرتهم السابقة به. (Marginson, 2007,14)

5- الوزن الكبير لآراء الخبراء حيث يتم سؤال(1600) أستاذ من (88) دولة عن أفضل الجامعات وهذه مسألة ذاتية.

6- التركيز على السمعة والشهرة، في حين لم تُعط عمليات التعليم والتعلم الوزن اللازم.

نقد تصنيف التايمز The Times:

وجهت انتقادات عدة إلى تصنيف التايمز من أهمّها:

1- إن الاستشهاد المرجعي ببحوث كلِّ عضو من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والذي يأخذ وزن 20٪، مصدره قاعدة بيانات المؤشرات الأساسية للعلوم التي تنتجها مؤسسة

طومسون العلمية(ISI) في الولايات المتحدة ومن الواضح أنها لا تزال لصالح جامعات البلدان الناطقة بالإنكليزية.

2- إن تصنيف التايمز (THE TIMES) الذي وعد بالمزيد من الشفافية والدقة والإحكام بعد انفصاله عن مؤسسة كيو اس عام 2009، يقع في مشكلات منهجية، فالنظام المتبع فيه يغري المشاركين بالتلاعب بالبيانات، وذلك من خلال طرق مختلفة منها: التلاعب بميزانية الجامعة ليظهر أن كلفة تعليم الفرد في الجامعة عالية أو أنَّ الدخل الذي حصلته الجامعة إنّما هو مقابلٌ لجهودها البحثية، وهو ما يؤخذ في الاعتبار في تصنيف التايمز. (حميض، 2011، 54).

3- أن التصنيف أعطى أهمية للبحث العلمي، وجامعاتنا العربية - حديثة العهد - ومهمتها الرئيسية تأهيل الكوادر البشرية، وهي جامعات تعليمية في المقام الأول، ويشكل طلبة مرحلة البكالوريوس90% من طلبتها و10% فقط هم من طلبة الدراسات العليا بينما توصف جامعات العالم المتقدم بأنها جامعات بحثية يشكل طلبة الدراسات العليا نسبة 50% من مجموع طلبتها.

نقد تصنيف ويبمتركس:

يواجه هذا التصنيف نقدا أساسيا من عدّة وجوه، منها:

الأول: تحيزه اللّغوي التقليدي، ذلك أنّ أكثر من نصف مستخدمي الإنترنت من المتحدثين باللغة الانجليزية.

الثاني: اقتصاره على جانب ضيق في تصنيف الجامعات وهو النشر الإلكتروني، إذ لا يكفي حصر الإنجازات العلمية للجامعة في المنشورات الإلكترونية وحدها.

الثالث: كثرة المادة العلمية المنشورة لا تعني بالضرورة جودتها، إذ تلجأ بعض الجامعات إلى تكثيف النشر في موقعها دون مراعاة أصالة المادة العلمية المنشورة مما يقلّل من مصداقية التّصنيف.

ويمكن القول إنّ هناك جملة من السلبيات التي تشترك فيها جميع التصنيفات العالمية وتتمثل في:

1- إشكالية اللغة وغياب العالمية: وهى إشكالية مشتركة بين جميع التصنيفات العالمية وأولها تصنيف"شنغهاي" وفي هذا الصدد كتب ثلاثة باحثين فرنسيين في عام 2009 بحثا بعنوان" هل علينا أن نصدق تصنيف شانغهاي"؟ ويشير البحث إلى حقيقة مهمة مفادها: أن الهدف المعلن الذي دعا القائمين على تصنيف"شنغهاي" إلى إصداره هو رغبتهم في ايجاد وسيلة يتمكنون بها من فهم أسباب الفجوة بين الجامعات الصينية وما يسميه التقرير بـ" الجامعات المرموقة عالميا"، ويبدو أنّ ذلك كان مرتبطا بأجندة لديهم لإدخال اللغة الإنجليزية في التعليم العالي في الصين(حميض، 2011، 55-56).

2- تجاهل التنوع الثقافي، وخصوصية الثقافات المحلية للدول: فمن الصعوبة وضع معايير موحّدة للحكم على أداء جامعات العالم لغياب المشترك الثقافي الذي يمكن معه إجراء التصنيف على المستوى العالمي.

3- وجود بعد تجاري/ ربحي يسيطر على تصنيف الجامعات، بعض جهات تصنيف الجامعات هي مؤسسات إعلامية صحفية ربحية، وهو ما يجعلها تصنيفات تجارية Commercial ranking، **ويسهل التشكيك فيمدى مصداقيتها وتحيّزها.**

4- تجاهل التصنيفات العالمية للجامعات -بصفة عامة- واحدة من أهم وظائف الجامعات وهى التعليم: لأن من الصعوبة قياس جودة وأثر التعليم كميا، كما أن عقد مقارنات بين الدول والنظم الأكاديمية المختلفة بشأن جودة التعليم وأثره أكثر صعوبة، فالمعايير مازالت قاصرة عن القياس الكمي لجودة التعليم وأثره. (ويح، 2014: 40)

5- تفضيل كل التصنيفات أنواعا معينة من البحث، مما يترتب عليه انحراف توزيع التصنيف، وبمعنى آخر أنّه يوجد تحيّز للعلوم الصلبة مثل: العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات التي تستحوذ على معظم البحوث والاستشهادات والتمويل البحثي.

6- تُنتقد كثير من التصنيفات في أنّها تغير معاييرها بصفة مستمرة، وبالتالي فهى تجعل عملية قياس الأداء أو عقد المقارنات عملية صعبة بمرور الوقت.

7- **تتفاوت جهات التصنيف للجامعات في المعايير المستخدمة في التصنيف والوزن النسبي الممنوح لكل معيار،** وكما تتفاوت كذلك في المناهج المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها. فمثلاً يتحيز تصنيف جامعة جايوتونغ شنغهاي بشكل واضح لمعيار جودة البحث

العلمي، في حين ينحاز تصنيف كيو إس QS World UniversityRankings إلى معيار تقييم النظراء، وهو معيار يعتمد بدرجة كبيرة على السمعة (reputational factor).

8- لا يمكن التدليل بقوة على وجود ارتباط إيجابي قوي بين ما تحققه مؤسسات التعليم العالي في التصنيفات العالمية وبين الجودة الأكاديمية على أرض الواقع، خاصة تلك المتعلقة بجوانب جودة التدريس، ومخرجات التعلم، وخدمة المجتمع. وهو ما جعل بعض تلك الجهات القائمة على التصنيفات العالمية تضيف معايير جديدة مثل عامل التوظيف بعد التخرج ورضا السوق عن الخريجين (Employability factor).

9- تعتمد مصادر البيانات على استطلاعات للرّأي لا تمثّل الحقيقة في كثير من الأحيان، كما أنها تعتمد على فهارس متحيزة ثقافياً، إذ اللغة المرجعيّة في الغالب هى اللغة الإنجليزيّة.

10- التحيز للجامعات الكبيرة ذات التخصصات الكثيرة والتخصصات العلمية والمتحدثة باللغة الانجليزية كما هو الحال في نظام شانغهاي.

11- معيار جوائز نوبل مشكوك فيه لاسيما أنه ينبني على التقديم من جهات مختلفة.

12- 60% من المعايير في نظام شانغهاي يعكس عدد البحوث أكثر من أداء الجامعات وجودته، وعليه فإنه يشجع على نشر البحوث وباللغة الانجليزية وليس بالضرورة تطبيقها في تنمية الثروة ورفاهية المجتمعات.

13- التركيز على سمعة الجامعة أكثر من التّركيز على عملية التعلم نفسها التي يسعى إليها الطلبة.

14- التخصصات والبرامج في الجامعة الواحدة لا تتشابه من حيث الجودة والأداء، وهذا ما يجعل مقارنة الجامعات بشكل إجمالي غير عادل.

15- أنظمة الترتيب لا تعكس جميع وظائف الجامعة لاسيما التعليم والتعلم وخدمة المجتمع.

وإجمالاً يمكن القول: إنّ تصنيف الجامعات يعد من القضايا المثيرة للجدل بطبيعتها، وأنّه لا يوجد تصنيف موضوعي أو شامل تماما، ويستند الخلاف على حقيقة مفادها أنّه لا يمكن قياس الجودة الحقيقية للمؤسسة التعليمية من خلال مؤشرات رقمية فقط، وفي كل منهج

لتقييم الأداء، إذ توجد بعض القضايا المهمّة التي تحتاج إلى المعالجة من أجل تحقيق النجاح والمصداقية، وبسبب توحيد المعايير في التصنيفات العالمية للجامعات، فإنها تهمل الثقافات والبيئات التعليمية والاجتماعية في الأنظمة المختلفة.

ومهما يكن من أهمية الانتقادات التي وجهت إلى نماذج تصنيف الجامعات حول معاييرها ومنهجياتها، فإن أنظمة تصنيف الجامعات باتت حقيقة واقعة وذات تأثير كبير في مختلف الجهات المعنية بالتعليم الجامعي والعالي من طلاّب، وأرباب العمل، ومؤسسات، ومن المؤكد أنّ التصنيف يؤثّر على صنع القرار وعمليات التخطيط داخل مؤسسات التعليم الجامعي، وزيادة تركيز الجامعات على تطوير الأداء الأكاديمي ومخرجات البحوث سعيا إلى محاولة الحصول على مكانة أفضل في قائمة التصنيف.

وتأخذ معظم الجامعات المصنفة القرارات التنظيمية والإدارية والأكاديمية والاستراتيجية على أساس نتائج التصنيف، وتستخدم النتائج في وضع أهداف مستقبلية لتوسيع مشاركة البحوث وتطويرها. ومن ناحية أخرى تسهم ثقافة التصنيف في الأداء التخطيطي، وتثير نوعا من المساءلة والشفافية العامة وإعادة هندسة العمليات الإدارية في المؤسسات الجامعية عن طريق المواءمة الوطنية، والأولويات الدولية في التعليم والبحث العلمي.

رابعاً - واقع أوضاع الجامعات العربية في التصنيفات العالمية للجامعات:

تصنيف شنغهاي Institute of Higher Education, Shanghai Jiao Tong University:

يوضح تحليل قوائم تصنيف الجامعات لتصنيف شنغهاى منذ صدوره عام 2003 حتى 2014، والصادرة على موقع التصنيف الآتي:

صدر تقرير تصنيف الجامعات عالمياً من معهد التعليم العالي بجامعة (جياو شنغهاي) الصينية في أعوام (2003-2004-2005- 2008) ولم يشمل أي جامعة عربية، ثم صدر في شهر أغسطس عام (2006- و2007)، وشمل جامعة عربية واحدة وهي جامعة القاهرة، في مستوى متأخر من الترتيب(401-500)، وكان السبب الرئيس في ظهورها هو حصول عدد من خرّيجيها على جوائز عالمية مثل جائزة(نوبل). ولم تشمل قائمة (2008) أي جامعة عربية، واحتواء تصنيف(2009) على جامعة عربية واحدة.

احتوى التصنيف عام (2013) على (5) خمس جامعات عربية فقط، أربع منها في المملكة العربية السعودية، تتقدمهم جامعة الملك سعود في الترتيب(151-200)، وجامعة الملك عبد العزيز في الترتيب(201-300)،تليها جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الترتيب (301-400)، ثم جامعتا الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا وجامعة القاهرة في ترتيب متأخّر (401-500).

أما قائمة تصنيف (2014) فتضمّنت ظهور الجامعات السعودية السّابقة نفسها فيقائمة أفضل 500 جامعة، وجامعة القاهرة، ولم تظهر أى جامعة عربية أخرى. (ARWU,2014:1)

تمثلت أفضل النتائج العربية في حصول جامعة الملك عبدالعزيز في جدة على المركز 156، وجامعة الملك سعود الأول على المركز 157 وجامعة العلوم والتكنولوجيا في الرياض على المركز 426 فجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران على المرتبة 427. أما أعرق الجامعات العربية وأقدمها وهي جامعة القاهرة فلم تحظ إلا بالمركز 410 فيما غابت جامعات لبنان كلها بما فيها جامعة بيروت الأمريكية العريقة.

2- تصنيف كيو إس QS World University Rankings:

تبين مراجعة القوائم الصادرة عن هذا التصنيف الآتي:

لم يدخل في تصنيف(2008) إلا ثلاث جامعات عربية فقط وهى: الجامعة الأمريكية ببيروت، وجامعة الإمارات العربية المتحدة، وجاءتا في قائمة من (401-450)، بينما جاءت جامعة القاهرة في قائمة من (450-500).

شمل تصنيف(2009) ست جامعات عربية،ولوحظتقدّمها في الترتيب العالمي، فجاءت جامعة الملك سعود في المرتبة(247)، تليها جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المرتبة(266)، والجامعة الأمريكية ببيروت(351)، وجامعة الإمارات العربية المتحدة(374)، وجامعة القاهرة(401-500)، وأخيرا جامعة الملك عبدالعزيز في المرتبة(501-600).

تضمن تصنيف(2010) (4) أربع جامعات عربية وهى: جامعة الملك سعود في الترتيب(221)، وجامعة الإمارات (372)، وجامعة الملك عبدالعزيز(401-500)، وجامعة القاهرة(451-500).

تضمن تصنيف(2011) خمس جامعات عربية ضمن أفضل(500) جامعة في العالم وهى جامعات: الملك سعود(200)، والجامعة الأمريكية ببيروت(300)، وجامعة الإمارات العربية المتحدة(339)،وجامعة الملك عبدالعزيز(370)، وجامعة السلطان قابوس(377). وفي التصنيف نفسه جاءت (5) خمس جامعات عربية في المستوى(501-550) وهى جامعات: القاهرة، الأمريكية بالقاهرة، الملك فيصل، أم القرى، قطر. وجاءت جامعتان في المستوى(551-600) وهما: الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والقديس يوسف بلبنان. وجاءت(8) ثمانيّ جامعات في المستوى(601+) هي: عين شمس، الإسكندرية، الجامعة الأمريكية بالشارقة، الكويت، البحرين، دمشق، بغداد، الأردنية للعلوم والتكنولوجيا.

وفي تصنيف(2012-2013) تضمن(9) تسع جامعات عربية ضمن أفضل(500) جامعة في العالم، وهى بالترتيب: الملك سعود(197)، والملك فهد للبترول والمعادن(208)، والجامعة الأمريكية ببيروت(250)، والملك عبدالعزيز(334)، والإمارات العربية المتحدة(370)،والجامعة الأمريكيّة بالقاهرة (392)، ثم جامعة القاهرة، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، وجامعة السلطان قابوس في المستوى (401-450). وجاءت ثلاث جامعات عربية ضمن المستوى(501-550) وهى: الملك خالد، والقديس يوسف، وجامعة أبوظبي، وجاءت جامعات الأزهر، والملك فيصل، وقطر في المستوى(551-600)، وتضمن التصنيف خمس جامعات عربية جاءت في المستوى(601+) وهى جامعات: عين شمس، والإسكندريّة، والبحرين، والأردنية، وبغداد.

وفي تصنيف (2013-2014) تضمن (8) جامعات عربية فقط ضمن أفضل(500) جامعة في العالم، وقد لوحظ تقدّم ذو بال؛ فقد احتلّت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن الترتيب(216)، تليها الجامعة الأمريكية ببيروت في الترتيب (250)، وجامعة الملك سعود في الترتيب(253)، والجامعة الأمريكية بالقاهرة في الترتيب (348)، وجامعة الملك عبدالعزيز في الترتيب(360)، وجامعة الإمارات العربية المتحدة في الترتيب(421-430)، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الترتيب(491-500).

كما لوحظ في أحدث قائمة لتصنيف(كيو إس 2013-2014) تواجد (7) جامعات سعودية، و(5) جامعات مصرية و(3) جامعات إماراتية، وجامعتين من لبنان، وجامعتين أردنيتين، وجامعة واحدة من عمان، وقطر، والكويت، والبحرين.

ولوحظ أيضاً تراجع ترتيب بعض الجامعات العربية في قائمة(2013-2014) عن التصنيف السابق (2012-2013).

تصنيف مجلة التايمز للتعليم العالي: The Times Higher Education World University Ranking

بتتبع تصنيف (التايمز) بعد انفصاله عن تصنيف (كيوإس) للجامعات العربية، اتضح تحقيق جامعة عربية واحدة وهي جامعة الاسكندرية لمركز متأخر ضمن أفضل 400 جامعة في العالم في تصنيف(2011-2012)،وكانت جامعة الملك عبدالعزيز الجامعة العربية الوحيدة التي تدخل تصنيف التايمز(2012-2013). وجاءت جامعتان عربيّتان فقط ضمن تصنيف التايمز(لأفضل 100 جامعة أنشئت منذ أقل من خمسين عاما)، حيث جاءت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الترتيب(94)، وجامعة المنصورة في الترتيب(96) عالميا.

وفي أحدث قائمة تصنيف للتايمز(2013-2014) غابت الجامعات العربية عن هذه القائمة عدا جامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الملك سعود وجاءتا في ترتيب متأخر نسبيا وفي المستوى نفسه (351-400).

4- تصنيف ويبمتركس Ranking Web of Universities

يبين تحليل قائمة تصنيف ويبمتركس (يوليو 2013) دخول بعض الجامعات العربية في هذه القائمة وحصولها على مراكز متقدمة نسبياً وهى: كليات الفيصل للدراسات العليا بالرياض (2465)، وجامعة الأزهر بالقاهرة(2523)، وكلية الدراسات التكنولوجية بالكويت(2807)، وجامعة مصراته (2825)، وكلية الفارابي بالسعودية(2971)، وجامعة العاشر من رمضان المصرية (3024)، وجامعة طنطا(3093)، والجامعة اللبنانية (3213)، وجامعة بلمند بلبنان (3305)، وجامعة حلوان(3313).

أما في عام (2014) فكانت أول الجامعات المصرية جامعة القاهرة في المركز (299)، وتأخر ترتيب باقي الجامعات المصرية فحققت جامعة عين شمس المركز (1302)، وجامعة الإسكندرية المركز (1363)، وكانت آخرها جامعة أسوان في المركز (15575).

إنّ الغياب من التصنيف والتأخر في الترتيب كليهما يستدعيان الحاجة إلى ضرورة اهتمام الجامعات العربية لمعالجة هذا التأخر في الترتيب وتطوير مواقعها وتحسينها.

في ضوء العرض السابق لموقع الجامعات العربية في التصنيفات العالمية؛ يمكن استخلاص الآتي:

- إن دخول بعض الجامعات العربية وخاصة جامعات مصر والسعودية لهذه التصنيفات العالمية وتحقيق بعضها مراتب متقدمة نسبيا يمثّل مؤشرا على تفاوت مستوى الجامعات العربية، الأمر الذي قد يعزى إلى اهتمام بعضها بالمنافسة العالمية؛ مما جعلها تتهيأ لهذا السبّاق العالمي من خلال صياغة رؤى استراتيجية واضحة تضمن لها التقدم في التصنيفات العالمية، في حين ما زالت جامعات عربية أخرى خارج تلك المنافسة، إذ مازال تركيزها منصبّا على التدريس، وتخريج متعلمين لسد احتياجات قطاع الأعمال في تلك الدول.
- إن المراتب التي حققتها الجامعات السعودية تدلل على أن القائمين على التعليم العالي في السعودية يبذلون جهودا حثيثة للارتقاء بجامعاتهم وتحسين مستواها الأكاديميّ والبحثي. فمثلا في التصنيف الإسبانيّ للجامعات المعروف باسم «ويبومتريكس» جاءت جامعتا الملك سعود والملك فهد في المركزين 164 و178 على التوالي، وجاءت جامعة الملك عبدالعزيز في المرتبة 291، فجامعة أمّ القرى في المرتبة 681. وفي تصنيف «كيو إس تايمز» حصلت جامعتا الملك سعود والملك فهد على المركزين 221 و255 على التوالي. أما في تصنيف «التايمز» للجامعات فقد تغير الأمر مرة أخرى. إذ جاءت جامعة الملك فهد في المرتبة 349، وجامعة الملك سعود في المرتبة 363.
- إنّ الجامعات العربية ما زالت بعيدة عن أفضل(100) جامعة على مستوى العالم، بيد أن هناك سعيا حثيثا من الجامعات السعودية للوصول إلى نادي المائة لأفضل جامعات العالم، حيث حصلت جامعتا الملك سعود والملك عبدالعزيز على ترتيب متقدم في النسخة الأخيرة للتصنيف الأكاديمي لجامعات العالم (شانغهاي-2013) في الترتيب(151-200) و(201-

300)، وحصلت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن على ترتيب متقدم عالميا في تصنيف(كيو إس) في نسخة 2013-2014، حيث جاءت في الترتيب(216) عالميا، تلتها الجامعة الأمريكية ببيروت في الترتيب(250) ثم جامعة الملك سعود في الترتيب(253) والجامعة الأمريكية بالقاهرة في الترتيب348).

- الغياب شبه التام عن تصنيف (التايمز) حيث لم تظهر في التصنيف في نسخته 2013-2014 إلا جامعتا الملك عبدالعزيز، والملك سعود.
- لم يدخل في نادي الألف جامعة على مستوى العالم في نسخة قائمة تصنيف (ويبمتركس-يوليو 2013) إلا جامعتان فقط من المملكة العربية السعودية وهما جامعتا الملك سعود والملك عبدالعزيز، مع وجود تراجع كبير في الترتيب لعدد من الجامعات العربية في هذا التصنيف.

خامساً- عوامل تدنّى ترتيب الجامعات العربية في التصنيفات العالمية للجامعات:

في ضوء تحليل معايير نظم التصنيفات العالمية للجامعات ومؤشّراتها، ووضع الجامعات العربية في تلك التصنيفات يمكن الخروج بنتيجة مفادها: تراجع ترتيب الجامعات العربية خاصة في تصنيف(شانغهاي) وتصنيف(التايمز)،ويرجع ذلك إلى أسباب جوهرية تتمثل في: (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،2008، 170). (اليونسكو،2009،50):

- **عدم التناسب بين أعداد الطلاب الدارسين إلى أعداد الأساتذة:** وتشير البيانات المتوفرة إلى أن هذه النسبة بلغت في السودان 38طالبا/أستاذ في الكليات الحكومية خلال العام الدراسي 2003-2004، وبلغت في مصر للعام الدراسي 2008/2007 بالمتوسط للكليات الحكومية للعلوم الأساسية والتطبيقية نحو 10 طلاب/ أستاذاً بينما بلغت في كليّات العلوم الإنسانية والاجتماعية ما نسبته 84 طالباً/ أستاذاً، وفي تونس بلغت هذه النسبة 18طالباً/ أستاذاً للعامين الدراسيين 2008/07-2007/06. وفي الأردن بلغت هذه النسبة 20 طالباً/أستاذاً في الكليّات العملية، وترتفع هذه النسبة إلى30 في كليّات العلوم الإنسانية والاجتماعية
- **قلة عدد أبحاث هيئة التدريس المنشورة عالمياً:** وهو معيار أساسي في تصنيفات(شانغهاي، وكيواس، والتايمز، وتايلند) ويرتبط هذا المؤشر بالعديد من مؤشرات الأداء المتشابكة على

صعيد التعليم العالي في الدول العربية مجتمعة والتي لها تأثير مباشر على هذا المؤشر، وأهمها (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،2008، 171)

- **قلة عدد الدوريات العلمية العربية:** حيث لا تتجاوز(514) دورية منها(159) دورية في مصر فقط، مقابل(13883) دورية في اليابان، وتعاني معظم الدول العربية من ضعف في إصدار الدوريات العلمية أو الحصول على الأجنبية منها وخاصة الدوريات العلمية المحكمة.
- **تواضع الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية:** إذ بلغ في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 0. 2% مقارنة بنحو 1. 4% كمتوسط الإنفاق عالميا(بما يمثل 7 أمثال إنفاق الدول العربية على البحوث والتطوير). حيث بلغت النسبة 3. 8% و2. 6%و2. 8%و2. 6% في كل من السويد وسويسرا واليابان وكوريا الجنوبية وأمريكا على التوالي، و2. 4% في كل من ألمانيا وإسرائيل بما يعادل 12 مرة أكثر من متوسط ما تنفقه الدول العربية مجتمعة.
- **نقص عدد مراكز الأبحاث في الدول العربية:** حيث بلغ عددها (550) مركزا، منها 104مركز في مصر وحدها، ويعتبر هذا العدد ضئيلاً مقارنة بما يتوافر في واحدة من الدول المتقدمة مثل أمريكا واليابان.
- **تراجع مستوى البحث العلمي ككل في المنطقة،** وهذا ما رصده تقرير اليونسكو(2010) "حالة العلم على مستوى دول العالم" (UNESO,2010:264)، وأكد عليه تقرير المعرفة العربية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ (2011)، من ضعف الإنتاجية البحثية للعالم العربي، وضعف الدور الذى تمارسه الجامعات والمراكز البحثية العربية في إنتاج المعرفة عالمياً، وابتعاد الكثير من البحوث عن معالجة مشكلات الواقع والمجتمعات العربية، وضعف التفاعل البحثي بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج والصناعة، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (اليونسكو،2009، 50)، والاعتماد على بعض الجهود الفردية كأساس للعلم البحثيّ، والبعد عن العمل المؤسسي. (UNDP, 2011:137) وضعف التمويل، وانعدام العمل المؤسساتي المستقل والمناخ الديمقراطي، والعشوائية في العمل وضعف آليات التعاون والشراكة، وضعف المعلومات وعدم توافر قواعدها وفق النظم المعلوماتية

الحديثة، وغياب نظام جاذب للكفاءات. (محمود،2014: 210)؛ ويؤكد (صائغ،2011، 35) فضلاً عن كون البحث العلمي العربي يركز على الجانب النظري الفلسفي البعيد عن الجوانب التطبيقية في مختلف المستويات الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والتربوية.

- **ضعف الإنتاج العلمي في مجال ترجمة المراجع والمؤلفات العلمية،** حيث تشير البيانات إلى أن ما يترجمه بلد مثل تركيا في عام واحد يفوق في مجمله ما تترجمه الدول العربية مجتمعة في المدّة ذاتها.
- **نقص عدد وثائق براءات الاختراع** التي تمثل أحد المصادر المهمة للمعلومات العلمية.
- **غياب شبكات المعلومات بين الدول العربية الذي يحول دون تبادل المعلومات العلمية ونتائج الأبحاث** وهو ما يؤدي إلى تكرار الأبحاث وهدر الطاقات البحثية العربية.
- **هجرة العقول العربية،** حيث تتميز تلك العقول بكونها نادرة الاختصاص وذات مهارات متميزة، الأمر الذي يؤثر على جودة التعليم الجامعي بل يؤثر سلبا على تراكم المعرفة وتحقيق التنمية.
- **قلة عدد الطلبة الحاصلين على درجة الدكتوراه:** فالجامعات العربية جامعات موجهة نحو التعليم، ولم تتقدم في مجال التحول نحو تطوير الدراسات العليا ذلك أن طلبة الماجستير يشكلون 5. 4% فقط، وطلبة الدكتوراه 1. 3% من أصل خمسة ملايين طالب أمكن حصر الدرجات العلمية التي يتابعونها خلال العام 2008.
- **ضعف البنية التحتية** وقلة فرص البحث العلمي نتيجة قلة المختبرات والكوادر البشرية، والتي تؤثر سلبا على جودة البحوث في الجامعات العربية.
- **ضعف النشر الإلكتروني:** حيث تعانى الجامعات العربية جملة تحديات بهذا الشأن: (عبدالعال،2011).
- **الفجوة الهائلة بين حجم الشكل التقليدي والشكل الإلكتروني للمعلومات العربية،** فما هو متاح في شكل إلكتروني لا يمكن مقارنته بما تختزنه المكتبة العربية من مؤلفات ومعارف، وعلى الرغم من مبادرة بعض الجامعات العربية بنشر أعداد من هذه المجلات رقميا من خلال شبكة الانترنت؛ إلا أن هذه الجهود لا تقارن بحجم العدد الكلي للدوريات العربية المحكمة (في حدود 3000 دورية).

- **عدم وجود محرك بحثى عربي قويّ**، وتوجد محاولات لتشغيل محرك بحث عربي قوي يجاري ما هو متاح في لغات أخرى كالإنجليزية والفرنسية والصينية... إلا أنّها مازالت دون المستوى المأمول.

سادساً- مقترحات تحسين مستوى تصنيف الجامعات العربية عالميا:

على الجامعات العربية أن تبادر باتخاذ عدة خطوات للتقدم في التصنيفات العالمية للجامعات مثل:

1- زيادة الحوافز المقدمة لمن يقومون بنشر بحوثهم العلمية في المجلات العلمية المصنفة عالمياً أو تأليف كتب أو فصول في كتب تنشرمن قبل دار نشر عالمية، أو يقومون بتسجيل براءات اختراع عالمية، أو تمّ الاستشهاد ببحوثهم عالمياً.

2- مواكبة موقع الجامعة لتقنيات البحث في المحركات العالمية، وإدراج خرائط الموقع (sitemaps) في محركات البحث مما يسهل عملية الحصول على المعلومات.

3- إدراج موقع الجامعة في أدلة البحث العالمية بمختلف تصنيفاتها مما يؤدي إلى انتشار الموقع لدى الباحثين والمهتمين.

4- تفعيل صفحات أعضاء هيئة التدريس في المواقع الأكاديمية وفتح المجال أمام الموظفين الإداريين بإنشاء مواقع إدارية، وتدريبهم على استخدامها، وتوفير الدعم الفني اللازم، وتنظيم مسابقات لأفضل عشرة مواقع لأعضاء هيئة التدريس من حيث عدد الصفحات وعدد الملفات بكل جامعة.

5- إتاحة الهيكل التنظيمي للجامعات وأقسام الجامعة وفروعها على مواقع الجامعات على الانترنت.

6- التوسع في نشر المقررات الإلكترونيّة عبر مواقع الإنترنت، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على ذلك.

7- تدعيم الترابط الشبكي بين الجامعات العربية بما يعزز وجودها على الإنترنت ويساعد على التبادل البحثي.

8- إنشاء قواعد بيانات محلية وعربية في كل تخصص من التخصصات على شبكات الانترنت.

9- عقد مسابقات بين الجامعات والكليات لأفضل موقع من حيث كمية المحتوى المتاح ونوعيّته.

10- تفعيل مواقع الجامعات على الانترنت، وإتاحة الخدمات الإدارية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

11- توفير الحوافز لأعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بنشر أبحاثهم دولياً وفى مجلات علمية مرموقة.

12- إتاحة الحوافز والمزايا لاستقطاب أعضاء هيئة التدريس الأجانب والعرب للعمل بالجامعات العربية.

13- تبنيّ سياسات جاذبة للطّلاّب العرب والأجانب بالجامعات العربية، من خلال تخفيف القيود وتخفيض المصروفات.

14- إتاحة برامج التعليم عن بعد من خلال شبكة الانترنت مما يحسن ترتيب الجامعات في التصنيفات العالمية مثل ويبومتريكس.

15- تبنىّ الشراكات والبروتوكولات والتحالفات مع الجامعات العالمية المرموقة وتعديل التشريعات والقوانين المعوّقة لتفعيل تلك الاتّفاقيات.

16- إتاحة قواعد بيانات بالرسائل العلمية على مستوى كل بلد عربى في كل التخصصات.

17- التوسع في الإنفاق على التعليم الجامعي، وتحسين البنية التحتية وإنشاء الجامعات، وتقليل الاكتظاظ الطلابي، وتحسين نسب الطلاب لأعضاء هيئة التدريس.

18-إتاحة المجلات والدّوريات العلمية، نشرها لكلّ جامعة وكلية على موقعها على الإنترنت.

19- زيادة البعثات العلمية والمهام العلمية في الجامعات العلمية والمراكز البحثية المرموقة، وتوفير المخصصات لذلك الغرض.

20- نشر المؤتمرات والندوات على مواقع الجامعات على الانترنت.

21- إتاحة إمكانية التفرغ للأساتذة المشاركين في مشروعات بحثية مرموقة على المستوى المحلى أو الإقليمي أو العالمي، وإتاحة المزيد من الحوافز لهم.

22- دراسة التوسع في إنشاء صيغ مراكز التميّز البحثيّ، والحاضنات التكنولوجية، وغيرها من الصيغ.

23- تخفيف القيود والمعوقات التي تحول دون مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات الإنتاجية مع الجامعات.

24- إتاحة شبكات الانترنت داخل الكليات وخارجها في الحرم الجامعي، لتشجيع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على التعامل مع الإنترنت.

25- تحديث القوانين والتشريعات الخاصة بالتعليم الجامعي في ضوء التوجهات العالمية المعاصرة، بما يدفع حركة البحث العلمي.

26- تشجيع حركة الترجمة للمراجع والمشروعات البحثية الرائدة عالميا، ومنح الأساتذة المكافآت المناسبة في مقابل ذلك.

سابعاً - توصيات البحث:

تأسيساً على ما تقدم؛ ينتهى بنا البحث إلى التّوصيات الآتية:

- هناك حاجة لتبني تصنيف عربي للجامعات، اعتماداً على مجموعة من المعايير والمؤشرات، التي تلائم خصوصية وطبيعة الجامعات العربية وطبيعتها، وتتفق مع أنشطتها، وتعبر عن الأدوار الفعلية لها، ويمكن أن تتولى ذلك أحد الجهات العربية ذات السمعة المرموقة، التي يتوافر لديها الخبراء والموارد الكافية لإصدار التصنيف بصورة سنوية، مثل اتّحاد الجامعات العربية، أو منظمة الأليسكو، أو المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، على أن تتحرّى في تقاريرها الحيادية والاستقلالية.
- تبنّى تصنيفات محلية على مستوى كل بلد عربي تتولى هيئات ضمان الجودة والاعتماد إصدار تقاريرها بصفة دورية سنوية أو نصف سنوية بحيث تتيح معلومات كافية عن أوضاع كل جامعة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس وغيرهم.
- تحسين أوضاع التعليم الجامعي وتطويره، وزيادة الميزانيات والمخصصات، والتوسع في البنى التحتية للتعليم الجامعي.
- التوسع في أعمال البنية الرقمية للجامعات، وتدريب أعضاء هيئة التدريس والطلاب على استخدام شبكات الإنترنت في التعلم والتعليم.

مراجع الدراسة

1. الأحمدي، عائشة سيف(2013). " التصنيف العالمي لجامعات الدارسين السعوديين في الخارج: الواقع والمأمول"، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، جامعة البحرين: مجلد 4، عدد(2)، يونيو.
2. ألتباخ، فيليب(2011). التصنيفات الدولية للجامعات-إطلالة موسم التصنيف، **المجلة السعودية للتعليم العالي**، العدد الخامس، وزارة التعليم العالي، مركز البحوث والدراسات.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي(2003) **تقرير التنمية الانسانية العربية" نحو إقامة مجتمع المعرفة"**، نيويورك: المكتب الاقليمي للدول العربية.
4. البنك الدولي(2010). **مراجعات لسياسات التعليم الوطنية- التعليم العالي في مصر**، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
5. حميض، بشار(2011). التصنيفات العالمية للجامعات أمر جدي أم مجرد فقاعة؟ **آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة الثانية، العدد التاسع، يناير- فبراير.
6. صائغ، عبدالرحمن بن أحمد(2011). التصنيفات الدولية للجامعات- تجربة الجامعات السعودية، **المجلة السعودية للتعليم العالي**، العدد الخامس، وزارة التعليم العالي، مركز البحوث والدراسات.
7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات(2008). **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، دولة الكويت.
8. هادي، رياض عزيز(2010). " الجامعات (النشأة والتطور- الحرية الأكاديمية –الاستقلالية)، **سلسلة ثقافة جامعية**، جامعة بغداد: مركز التطوير والتعليم المستمر، المجلد الثاني، العدد الثاني.
9. وزارة التعليم العالي(2011). **الجامعات السعودية على الخريطة الدولية**، السعودية: وزارة التعليم العالي، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات.
10. اليونسكو(2009). إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، القاهرة: 31/5- 6/2.
11. الجامعة الأمريكية(2012). كيف تختار الجامعة الأمثل في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا- دليل عملي للطلبة وأولياء الأمور، منشورات الجامعة الأمريكية بالشارقة.
12. Aguillo, I. F.. Ortega, J. L and FernÃ¡ndez M. (2008). "Webometrics ranking of world universities: Introduction, methodology, and future developments," ***Higher Education in Europe***, vol. 33.
13. Baty, Phil (2010). The New Methodology of THE's World University Rankings, **Journal of International Higher Education**, Vol. 3, No. 4. October, 2010.
14. Eccles, C. (2002). 'The Use of University Rankings in the United Kingdom', **Higher Education in Europe,** Vol. 27, No. 4.
15. Federkeil, G (2002). 'Some aspects of rankingmethodology – the CHE-Ranking in Germanuniversities'**, Higher Education in Europe**, XXVII (4): 389-97.
16. Filinov, N. B. &Ruchkina, S. (2002). The Ranking of Higher Education Institutions in Russia: SomeMethodological Problems**. Higher Education in Europe**, 27(4),

17. Huang, Mu-Hsuan(2011). A Comparison of Three Major Academic Rankings for World Universities: From a Research Evaluation Perspective**, Journal of Library and Information Studies**9:1 (June2011).

18. Ismail, Muhammad. (2008). Ranking of Universities. **2nd International Conference on AssessingQuality in Higher Education**, 1st – 3rd December, 2008, Lahore – Pakistan.

19. Jobbins, D (2002). The Times Higher Education Supplement – League tables in Britain: An insider'sview', **Higher Education in Europe**, XXVII (4).

20. Jun-ping Qiu, Ruixian Yang, Rongying Zhao(2010). Competition and Excellence: Ranking of World-class Universities2009 and Advance of ChineseUniversities**, Journal of Library and Information Studies**8:2 (December2010) p. 11-27.

21. Liu , Nian Cai and Cheng, Ying. (2005). The Academic Ranking of World Universities, **Higher Education in Europe**, Vol. 30, No. 2, July 2005.

22. Cai, Liu Nian (2008). "Academic Ranking of World Universities: Methodology and Problems", www. arwu. org/rank/2006/ARWU%20200706. ppt(7/15/2008)

23. Liu, N. C. & Cheng, Y. (2005). 'Academic Ranking of World Universities: Methodologies and Problems', **Higher Education in Europe**. Vol. 30, No 2.

24. Center for Higher Education (CHE)(2014). "U-Multirank: Launch of New Global UniversityRanking", (Germany: CHE, 2014), pp. 1-2. **http://www. che. de,retrieved,13/5/2014**.

25. Lombardi, John &Others. (2005). The Top American ResearchUniversities: **An Annual Report from The Lombardi Program on MeasuringUniversity Performance**, The Center at the University of Florida.

26. Marginson, Simon (2007). Global University Rankings: where to fromhere? **Asia-Pacific Association for International Education**, National University of Singapore, 7-9 March 2007.

27. Marginson, Simon (2007). Global University Rankings: Implications in general and for Australia, Journal of Higher Education Policy and Management. Vol. 29, No. 2, July.

28. OECD (2011). Education at a Glance2011: Highlights, OECD Publishing.

29. http://dx. doi. org/10. 1787/eag_highlights-2011-en

30. Rauhvargers, Andrejs (2011). Global University Rankings and their impact, EUA Report on Rankings, Belgium.

31. Sancho, José M. Gómez and Esparrells, Carmen Pérez (2012). International Higher Education Rankingsat a Glance: How to Valorize the Research in Social Sciences and Humanities? The University of Zaragoza & The Autonomous University of Madrid, Spain

32. Sanoff, Alvin P. (2007). The U. S. News College Rankings: A View from the Inside, in: College and University Ranking Systems Global Perspective And American Challenges, Institute For Higher Education Policy, Washington, DC

33. Van Raan, Anthony F. J. (2005). Challenges in Ranking of Universities, A Research paper for the First International Conference on World Class Universities, Shanghai Jaio Tong University, Shanghai, June16-18, 2005.